العدد (2599)
السنة العاشرة - السبت
(22) أيلول 2012

اوراق اقتصادية

▪ د.عامرة البلداوي

روسيا ومنظمة التجارة العالمية

حصلت روسيا القادمة من انهيار تكتل الاتحاد السوفيتي (رمز النظام الاشتراكي) في ٢٢ آب الماضي على عضوية منظمة التجارة العالمية بعد ١٩ عاما من المفاوضات المتعثرة والصعبة التي بدأت منذ عام ١٩٩٣خصوصا بعد توقف المفاوضات بسبب حرب روسيا مع جورجيا عام ٢٠٠٨ ، وقد استأنفت المفاوضات بعد استلام اوباما رئاسة الولايات المتحدة الامريكية وهبوب عواصف الازمات الاقتصادية المتلاحقة التي على اثرها صدر القرار في استئناف المفاوضات حول انضمام روسيا في الاجتماع الوزاري الثامن لمنظمة التجارة في ديسمبر من العام الماضي واصبحت روسيا العضو رقم ١٥٤ في المنظمة الدولية ، وقد توالت برقيات التهاني من مختلف بلدان العالم بهذا الحدث المهم ، كيف لا ومن المتوقع أن تضخ روسيا باعتبارها أكبر دولة من حيث المساحة وسادس أكبر اقتصاد في العالم حيوية جديدة في المنظمة التجارية متعددة الأطراف ،كيف لا و الأسواق الروسية الكبيرة كانت مغلقة بوجه الشركات الامريكية والاوروبية او الكورية ولم تستطع اختراقها بسبب نظام الضرائب المغلق اما اليوم فهي تفتح ابوابها على مصراعيها للأوروبيين والكوريين والأمريكيين. ويعد دخول روسيا الى منظمة التجارة العالمية ايجابيا على المدى الطويل اذ يرى البنك الدولي ان انضمام روسيا الى هذه المنظمة سوف يزيد الناتج المحلي الاجمالي بأكثر من ١٠٪ ، كما جاء هذا الحدث في وقت سببت أزمة الديون انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية في أوروبا ، وانخفاضا في مبيعات سيارات الركاب في أوروبا في النصف الأول من العام بنسبة ٧٪ ويتوقع انخفاضا واضحا للرسوم الكمركية في السنوات القريبة القادمةخاصة المنتجات الغذائية، كاللحوم ومنتجات الألبان، وكذلك بعض الفواكه والخضروات وستتوالى موجة خفض التعريفات الكمركية لاحقا لتشمل كل انواع التكنولوجيات الاستهلاكية مما ينعش التجارة البينية مع دول اوربا .

فهل روسيا كانت غير واعية لكل ذلك بسعيها الحثيث للوصول الى عضوية منظمة التجارة ام ان مصالحها وخططها اكبر بكثير مما ستحققه الدول التي اتعبتها الازمة المالية ؟ تعمل روسيا على انشاء نظام دولي جديد اقتصاديا وسياسيا وبالتعاون مع بعض الدول مثل البرازيل والصين والهند وجنوب افريقيا ضمن نادي الدول ذات الاقتصاديات الناشئة الذي سمي دول مجموعة ((بريكس)) وان انضمامها في منظمة التجارة سيعزز هذه الجهود ليجعل روسيا من خلال هذا النظام لاعبا مهما في الحفاظ على توازن النظام التجاري الدولي وتطويره للدفع باتجاه إصلاح النظام الاقتصادي الدولي وسيجعلها تساهم في تغيير اوضاع التجارة العالمية التي كانت قراراتها بيد الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي . ودوليا فإن التعاون السياسي والاقتصادي بين الشريكين الستراتيجيين الصين وروسيا سيزداد بدرجة كبيرة بعد الانضمام وسيصب في تقوية النظام الجديد.

كما تعمل روسيا على استعادة مواقع التعاون الاقتصادي مع الدول العربية التي استأثرت بها الولايات المتحدة لفترة طويلة من الزمن خاصة بعد موجة الربيع العربي ساعية للتعاون مع بعض الدول مثل مصر التي رحبت بانضمام روسيا لمنظمة التجارة وأبدت رغبتها في سرعة إتمام اتفاق التجارة الحرة مع موسكو وتوثيق التعاون المشترك وتنشيط حركة التجارة بين البلدين . وتجدر الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري الروسي العربي وصل إلى ١٠ مليارات دولار، وأن الشركاء الاقتصاديين العرب الأكثر أهمية لروسيا هم مصر والمغرب والجزائر،وربما تكون احداث الربيع العربي وتهديد استقرار معظم بلدان المنطقة سيساهم في انخفاض التبادل التجاري او تحريكه الى اتجاهات اخرى ، الا ان المهم في الامر ان تجد دول الربيع العربي خاصة تلك التي انضمت الى منظمة التجارة العالمية فرصا اوفر مع روسيا للاستفادة في الحصول على التأييد الروسي لقضايا الربط بين التجارة والتنمية من خلال الحصول على فرص تجارية أفضل في السوق الروسية تعوض فيه ما لم تتمكن من الوصول إليه من التعامل مع الدول الأكثر نموا مما يساعدها في تحقيق بعض الرفاه لشعوبها التي حركت الربيع بسبب سوء الاحوال المعيشية . اما دول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت علاقاتها بروسيا خلال السنوات القليلة الماضية تقارباً ملحوظاً في الرؤى والمواقف السياسية عكس توجها مشتركاً نحو تكثيف علاقات التعاون الاقتصادي بين الجانبين، حيث تسعى كل من روسيا ودول مجلس التعاون الى تعزيز التعاون في مجالات الصناعة والنقل والاتصالات والزراعة والسياحة والصحة و في مجال الطاقة، ان يتم عقد اجتماعات مشتركة للمختصين والفنيين في هذا المجال لوضع الأطر اللازمة لذلك والتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والسلامة النووية والطاقة المتجددة ، فهل ستعمل دول مجلس التعاون في توظيف الاقتصاد والمصالح التجارية لخدمة القضايا السياسية الخليجية والعربية والإسلامية وتستفيد من اللاعب الجديد الذي تنتظر منه اقتصاديات العالم دورا استثنائيا في احداث حالة الاستقرار في منطقة باتت على فوهة بركان .

أكدوا على ضرورة إصدار تشريعات جاذبة

ماليون: تطوير الجهاز المصرفي يدفع عجلة الاستثمار في البلاد

□ بغداد/ حسام السعدي

دعا عدد من الخبراء والمختصين في العمل المصرفي الى ضرورة الاهتمام بالقطاع البنكي واعادة هيكلته من خلال ادخال الاجهزة المصرفية العالمية الحديثة وتدريب الكوادر البشرية من العاملين فيها فضلاً عن اصدار تشريعات قانونية بصيغة تجذب الشركات الاستثمارية للبلد وتسهل عملها، مشيرين الى ان بعض البنوك العراقية تعمل بدون ضوابط ما جعلت المواطن يفقد ثقته بها.

وقال الخبير المصرفي محسن علي في تصريح لـ(المدى): ان تطوير القطاع المصرفي بالتكنولوجيا الحديثة اصبح ضرورة ملحة في الوقت الحالي لدفع عجلة الاستثمار في البلاد، كون المستثمر اليوم يحتاج الى نظام مصرفي حديث ليبعد امواله عن المخاطر المحتملة، لافتاً الى ان قطاع البنوك يلعب دورا رئيسيا في جذب المستثمرين الى البلد.

واشار علي الى ان القطاع المصرفي العراقي يعد من القطاعات المتخلفة في الوقت الحاضر وتسوده البيروقراطية بسبب ابتعاده عن التطور الحاصل في العالم ما جعله غير قادر على التفاعل مع البنوك العالمية، داعياً الحكومة الاتحادية الى السعي لتحسين هذا القطاع من خلال اللجوء الى استخدام افضل التقنيات التكنولوجية الحديثة في ادارة المصارف، بالاضافة الى فتح دورات تدريبية منتظمة للكوادر التي تعمل في هذا القطاع الحيوي.

اما الاستاذ الاكاديمي في الجامعة المستنصرية احمد الهلالي اكد في تصريح لـ(المدى): ان المؤشرات العلمية ونتائج الاعمال المصرفية كلها تشير الى ان المصارف العراقية بحاجة ملحة وضرورية لايجاد خطة عمل جديدة تتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث، لتطوير العمل المصارفي والنهوض بواقعه سواء البنوك الحكومية او الخاصة.

واضاف: أن السياسة المصرفية المتبعة حالياً في المصارف العراقية غير واضحة وتحتاج الى إعادة النظر بكثير من اجراءاتها لانها تتضارب بعضها البعض، ما تؤدي الى ضياع الوقت والجهد والى تجميد الاموال في المصارف دون استثمارها، معتبراً اياه القطاع المصرفي بانه القلب النابض لكل نظام اقتصادي في العالم، لما له من دور بارز وكبير في تمويل كافة المشاريع الاستثمارية في البلد.

وشدد الخبير المصرفي على المساواة ما بين المصارف العراقية (الحكومية والخاصة) وتشديد المتابعة والمراقبة على عمله والاموال التي يمتلكها كون البيانات تشير بان هناك فائضا ماليا كبيرا للمصارف معطلا وغير مستثمر.

من جهته بين الخبير الاقتصادي اسماعيل عبدالرضا ان تطوير القطاع المصرفي واعادة هيكلته سيؤدي الى حركة استثمارية كبيرة في البلد وسيعزز من ثقة الجمهور بالمصارف، داعياً الى اعادة هيكلته من خلال وضع ضوابط وقوانين من قبل البنك المركزي على البنوك العراقية ويلزمهم بتطبيقها لأن بعض المصارف تعمل بدون ضوابط ما اثرت على النشاط الاقتصادي وفقدت جمهورها.

وقال عبد الرضا في تصريح لـ(المدى): بالرغم من ان المصارف الاهلية تعمل بالية جديدة فرضت عليها من قبل البنك المركزي لكن الروتين مازال سائداً في عملها والبعض منها تواجه صعوبات كبيرة في العمل لانها تعمل بدون ضوابط قانونية، مشيراً الى وجود مصارف اعلنت افلاسها مما اثر على نشاط الاقتصاد وفقدت ثقة المواطنين بها.

وأضاف: يجب على البنك المركزي ان يضع ضوابط جديدة على المصارف ويجبرهم على تطبيقها لتنظيم عملهم والبنوك المخالفة تفرض عليها عقوبات لتصل الى الغرامات المالية الكبيرة من اجل تنظيم عملها، مشيراً الى ان القطاع المصرفي هو اللاعب الاساسي في جذب الاستثمار للبلد لان المستثمر عندما يذهب الى البيئة الاستثمارية يبحث عن نظام مصرفي متطور ليسهل عمله.

من جهتها دعتْ عضو اللجنة المالية النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية نجيبة نجيب الى إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي من خلال تقديم خدمات بنكية لمشتركي الهاتف النقال، لتسهيل تداول الأموال النقدية في البلاد.

وقالت نجيب في تصريحات صحفية: إن القطاع المصرفي العراقي يحتاج الى إصلاحات جديدة وإعادة هيكلته، لأن الاقتصاد العراقي يمر بمرحلة تحول من النظام الشمولي المركزي الى الاقتصاد الحر غير المركزي، مؤكدةً، أن النظام البنكي في العراق مازال محكوما بالقوانين القديمة والقرارات التي لا تمكنه من النهوض بواقعه.

وأضافت: يجب العمل على جعل القطاع المصرفي مواكبا للتطور التكنولوجي الحديث والذي يعد نقطة أساسية ومهمة للعمل المصرفي في كل دول العالم، من خلال ربط جميع البنوك بشبكة اتصالات موحدة تقدم الخدمات المصرفية للمواطن عبر أجهزة الهاتف النقال.

وأشارت الى أن الحكومة الاتحادية شكلت لجنة منذ أكثر من سنتين لإعادة هيكلة المصارف، وأن اللجنة المالية النيابية ماضية في عقد المؤتمرات والندوات النقاشية وورشات العمل للخروج بتشريعات جديدة تدعم القطاع المصرفي وتطوره، فلا يمكن تطوير النظام المصرفي دون وجود ارضية مناسبة له كالإصلاحات والتشريعات القانونية.

ويذكر ان النظام المصرفي في العراق يتكون من ثلاثة وأربعين مصرفا فضلا عن البنك المركزي وتتوزع حسب الملكية بين (٧) مصارف حكومية و(٣٠) مصرفا أهليا بضمنها (٧) مصارف اسلامية اضافة الى (٦) مصارف أجنبية. وعلى الرغم من إن قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ قد استثنى الاستثمار في قطاع المصارف من أحكامه إلا إن الاستثمار في القطاع المصرفي يأخذ إطاره القانوني استنادا إلى قانوني البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والمصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤، ويبلغ الحد الادنى لتأسيس مصرف في العراق ١٠٠ مليار دينار عراقي (اي بحدود ٨٥ مليون دولار).

الدخل لايكفي لسد رمق الحياة

العام الدراسي الجديد أزمة متكررة ترمي بثقلها على كاهل العوائل

□ استطلاع / أحمد محمد

يعاني المواطن العراقي من زيادة في مصاريف حياته اليومية ويشتكي من دخله المالي الذي لا يستطيع ان يلبي جميع متطلباته الحياتية، حيث شهدت الاشهر الاخيرة ارتفاعاً حاداً في اسعار المواد الغذائية بسبب قدوم شهر رمضان المبارك وحلول عيد الفطر، ويتطلب منه هذه الايام الاستعداد للموسم الدراسي الجديد مثل شراء الكتب والدفاتر والحقائب وغيرها مما ولد حالة من الإرهاق في حالته الاقتصادية.

حوراء مصطفى في بداية عقدها الثالث وام لثلاثة اطفال قالت لـ "المدى" ان اسعار القرطاسية لم ترتفع كثيرا عن العام السابق، ولكنها اشتكت من عجز في قدرتها المالية عن توفير المستلزمات المطلوبة لاطفالها الثلاثة في بداية هذا العام الدراسي الجديد.واضافت انها لم تدخر اي شيء من راتبها في الاشهر الثلاث الماضية، حيث استطاعت بالكاد توفير الاحتياجات الضرورية والمواد الغذائية في شهر رمضان الكريم، ثم قدوم عيد الاضحى المبارك ومايتطلب من مصاريف اضافية مثل ملابس العيد واسعار تذاكر الدخول الى المناطق الترفيهية وارتفاع اجور الالعاب فيها.

وتابعت: يجب الان توفير الدفاتر والاقلام والمستلزمات الاخرى لبداية العام الدراسي القادم، وهذه ازمة الثالثة على كاهلها في الاشهر الثلاث الماضية، اضافةً الى ازمة الغاز التي اشتعلت موخراً.وقد حددت وزارة التربيةً ٢٣ من شهر ايلول الحالي موعداً لبدء العام الدراسي ٢٠١٢/ ٢٠١٣ في جميع المدارس التابعة لها.

توقع بأزمة الوقود المتكررة

وتوقع عادل محمد لـ "المدى" عن حدوث ازمة في توفير الوقود في بداية فصل الشتاء، وصفها انها احد "الازمات الموسمية التي تتكرر في كل عام، حيث تتجمع اعداد كبيرة من الناس امام محطات توزيع المشتقات النفطية للحصول على حصتهم المقررة من النفط الابيض.

ويستعمل النفط الابيض في تشغيل المدافئ النفطية والتي يعتمد عليها العراقيون بشكل كبير لعدم استعمال نظيرتها الكهربائية لانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة في اليوم، وانخفاض درجات الحرارة الى مادون الصفر المئوي في بعض ليالي مدينة بغداد والمناطق الوسطى، بينما يشهد شمال العراق طقسا باردا تتخلله عواصف ثلجية تستمر لعدة ايام.

وافاد انه يجمع حصته من النفط الابيض خلال فصل الصيف الماضي ويخزنها في براميل استعدادا لفصل الشتاء، واكد على ان الحصة لا تكفي وخصوصا اذا كان عدد افراد الاسرة كبيرا.

وتقوم وزارة النفط بتجهيز حصة شهرية للمواطنين مقدارها ٥٠ لترا من النفط الابيض لكل عائلة مسجلة في بطاقة التموينية، ويكون توزيع بغض النظر عن عدد افراد الاسرة.

واوضح اغلب موظفي الدولة استلموا الراتب قبل قدوم العيد بشهر ، وهذه الخطوة لها ايجابيات ولكن سلبياتها تمثلت بطول الفترة التي يستوجب انتظارها للحصول على مستحقاتهم الشهرية.الملابس الشتوية بانتظار المواطن

وشدد هادي احمد لـ"المدى" ان متطلبات الحياة اليومية تستهلك جميع وارده المالي الناتج من محله لبيع الملابس في منطقة باب الشرقي وسط مدينة بغداد، واضاف ان اي مصاريف اخرى ترهق حالته الاقتصادية.

وبين ضرورة شراء ملابس شتوية للاطفال في الشهر المقبل من قبل الاهالي لاقتراب فصل الشتاء، وهذا يكمل برأيه سلسلة من المصاريف الاضافية الضرورية التي بانتظار المواطن في هذه الفترة، وهذا يشكل عبئا إضافيا على عاتق الاسرة. وأكد ان هناك نسبة كبيرة من البطالة بين صفوف المجتمع العراقي، وهناك كثير من طبقة العمال والفلاحين لا يستطيعون الايفاء بالمتطلبات المتزايدة لحياتهم اليومية .

وذكر علي حسين ٣٦ عاما لـ "المدى" انه يبحث عن عمل بأجور يومية في مكان يتجمع به عمال البناء والذي يسمى محليا بـ "المسطر"، والذي كثير من الاحيان ينتظر لحد الساعة الواحدة ظهرا ولا يحصل على عمل فيضطر للعودة للبيت خالي اليدين على حد وصفه.واشار الى انه لا يستطيع توفير كل المستلزمات التي يحتاجها لاسرته، وتساءل ان ما يجنيه من مال لا يكفي لسد متطلبات حياة شخص واحد فكيف يسد به متطلبات عائلة كاملة، وهذا مما ادى الى دفع اطفاله في اسواق العمل مبكرا وتركهم للمدرسة.

رفع صادراتنا النفطية الى الأردن

□ بغداد /المدى

وقعت الحكومتان العراقية والأردنية امس مذكرة للتعاون في مجال النفط الخام والغاز الطبيعي تقضي بزيادة كميات النفط الخام العراقي المصدر للأردن من ١٠ آلاف برميل يوميا إلى ١٥ ألفا. ونصت المذكرة التي وقعها في عمّان وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني علاء البطاينة ووزير النفط العراقي عبد الكريم لعيبي على بناء أنبوب لنقل النفط الخام من العراق إلى الأردن لتزويده بحاجته من مادة الغاز البترولي المسال وزيت الوقود الثقيل تبعا لتوفره، إضافة إلى تزويد الأردن بحاجته من الغاز وتصديره عبر المملكة، وكذلك دراسة التراكيب الجيولوجية المشتركة بين الجانبين.وقال البطاينة إن الاتفاقية تتضمن إنشاء لجان عليا برئاسة الوزيرين في كلا البلدين تجتمع كل ستة أشهر ولجان فرعية برئاسة الأمناء العامين تجتمع كل ثلاثة أشهر للتنسيق والتشاور في إطار البنود التي تضمنتها مذكرة التعاون، واعتبر الوزير الأردني أن "الاتفاقية ستشكل نقلة نوعية للعلاقات الثنائية بين البلدين في كل مجالات الطاقة".وأوضح البطاينة أن الخصومات التي تتلقاها عمّان من بغداد على كميات النفط الخام والنفط الأسود لا تشتمل على تكاليف أجور النقل، وأكد أن قيمة الخصومات فيما يتعلق بصادرات النفط الخام لا تتجاوز خمسة دولارات للبرميل في حدها الأعلى بعد خصم أجور النقل. من جانبه قال وزير النفط العراقي إن الاتفاقية هي الأولى من نوعها التي يوقعها العراق، وهي شاملة لجميع محاور التعاون في مجالات الطاقة مع الأردن، وأشار إلى أن أهم محاور المذكرة الموقعة مشروع أنبوب ناقل للنفط من العراق إلى مصفاة أردنية قبل نقله إلى ميناء العقبة على البحر الأحمر، مقدرا حجم الكميات التي سينقلها الأنبوب بمليون برميل.

وأضاف أنه تم التعاقد مع استشاري عالمي لدراسة المشروع، حيث تم وضع الأطر الأولية للمشروع وسيعقد مؤتمر ترويجي لفائدة الشركات المهتمة بالمشروع، وحسب نشرة ميدل إيست بتروليوم أند إكونوميز -حصلت الجزيرة نت على نسخة منها- تناهز قيمة المشروع خمسة مليارات دولار، وينتظر أن يسند للشركة أو الشركات الفائزة في تموز المقبل على أن تستمر أشغال المشروع ٤٢ شهرا. وأشار لعيبي إلى أن الاتفاقية تضمنت سبعة محاور للتعاون في مجالات نقل وتصدير النفط الخام والغاز وتجهيز الغاز والغاز المسال والمنتجات النفطية الأخرى، إضافة إلى موضوع الدراسات والمسوحات المشتركة. وفيما يخص كميات الوقود الثقيل الواردة إلى الأردن، أكد الوزير العراقي أن الكميات التي وصلت لم تتجاوز ربع الحجم المتفق عليه لأسباب لوجستية، إضافة إلى عدم تطابق المواصفات مع مصفاة البترول الأردنية.